



إعادة النظر في السجن من خلال منظور المؤسسة (دراسة للعلاقة المرآتيه بين السجون والمصحات النفسية في فرنسا)

الحسن علي محمد الحديد¹

أستاذ القانون الجنائي بكلية القانون جامعة عمر المختار

alhasan.abdalrahman@omu.edu.ly

المستخلص

دراسة التغيير في معدلات السجن يمثل مجالا مستحدثا من مجالات علم العقاب المعاصر، لاسيما في مجال دراسات كل من BERNARD E. HARCOURT, 2009 و SACHA RAOULT 2014، حول تفسير أسباب التغيير في معدلات السجناء في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهولندا وإيطاليا وألمانيا، كانعكاس لاستمرار ممارسات السجن والتهميش الاجتماعي عبر العصور. وتأسيسا على ما تقدم، فإن دراسة العلاقة العكسية بين مصحات الأمراض النفسية و تطور معدلات السجن تثير العديد من الإشكاليات، التي تتمحور حول معرفة كيف عوّض ذلك الاتجاه لآليات العدالة الجنائية نحو عقوبة السجن بشكل معاكس ذات الاتجاه نحو مؤسسة مستشفيات الأمراض النفسية؟ وما إذا كانت الاضطرابات النفسية هي ذاتها ما يولد الانحراف بشكل يساعد على زيادة الانفجار السجني، وفقا لمنطق النظرية الوظيفية في تفسيرها للإجرام؟

كلمات مفتاحية: سجن، مرض نفسي، مستشفيات نفسية، تهمة اجتماعي، علم العقاب المعاصر

Revisiting Prison in Perspective of Institutionalization (A study of Mirror Images of Asylums and Prisons in France)

Alhasan A. Abdalrahman

Professor of Criminal Law at the Faculty of Law, Omar Al-Mukhtar University

Abstract

The study of the evolution of incarceration rates represents an emerging field of contemporary penal science, particularly in the field of studies by BERNARD E. HARCOURT, 2009 and SACHA RAOULT 2014, on the interpretation of the reasons for the evolution of incarceration rates in the United States, France, the Netherlands, Italy, and Germany, as a reflection For the continuation of prison practices and social marginalization through the ages. From the above, the study of the inverse relationship between psychiatric hospitals and the evolution of incarceration rates raises many important issues, which are how to compensate for the evolution of criminal justice mechanisms toward confinement as opposed to the institutionalization of psychiatric hospitals. What if the psychological disorders themselves are what generate deviations in a way that contributes to increasing the carceral explosion, according to the logic of the functional theory in its interpretation of criminality?

Keywords: prison, mental illness, psychiatric hospitals, social marginalization.

المقدمة

دراسة التغيير في معدلات العقوبة السالبة للحرية يمثل مجالا مستحدثا من مجالات علم العقاب المعاصر، لاسيما في مجال دراسات كل من Sacha Raoult و 2009 Bernard E. Harcourt، و 2014، حول تفسير أسباب التغيير في معدلات السجناء في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهولندا وإيطاليا وألمانيا، وذلك باستخدام البيانات الإحصائية لمأسسة المصحات النفسية وعلاقتها بالإفراط في اللجوء إلى العقوبة السالبة للحرية في هذه المجتمعات.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تمثل جانبا استكشافيا للبيانات الإحصائية والإعمال الأدبية في علم العقاب والإجرام، والتي تناولت بالتفسير والتحليل أسباب استمرار ممارسات السجن والتهميش الاجتماعي عبر العصور، وذلك على نمط دراسات جوفمان عام 1961 حول المصحات ودافيد قارلوند عام 1966 في كتابه الدولة والمرضى النفسيين و روتمان عام 1971 حول اكتشاف المصحات، هذه الدراسات مغيبة بشكل كلي في الأدب العربي، وبالتالي ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على هذا النمط من الأبحاث وربما ستكون نقطة الانطلاق نحو مجال جديد من الدراسات التكميلية والتتابعية في التحول العقابي الحاصل في المجتمعات المعاصرة لاسيما الدراسات العربية.

إشكالية الدراسة:

تنثير دراسة العلاقة العكسية بين مصحات الأمراض النفسية و تطور معدلات السجن العديد من الإشكاليات الهامة، والتي تتمحور في معرفة كيف عوّض ذلك الاتجاه لآليات العدالة الجنائية نحو عقوبة السجن بشكل معاكس ذات الاتجاه نحو مأسسة مستشفيات الأمراض النفسية؟ وما إذا كانت الاضطرابات

النفسية هي ذاتها ما يولد الانحراف بشكل يساعد على زيادة الانفجار السجني، وفقا لمنطق النظرية الوظيفية في تفسيرها للإجرام؟

للإجابة على هذه التساؤلات سيتم دراسة العلاقة المرآتية بين السجون ومصحات الأمراض النفسية عن طريق فحص الحالة ألفرنسية، حيث تتوفر البيانات والأبحاث التي يمكن من خلالها التفكير في إعادة النظر في العقوبة الجنائية من خلال منظور مؤسسة الأمراض النفسية كل ذلك وفقا للخطوة التالية:

المبحث الأول: جمع معطيات نزلاء المصحات النفسية والسجون في فرنسا.

المطلب الأول: بيانات المصحات النفسية في فرنسا.

المطلب الثاني: بيانات السجناء في فرنسا.

المبحث الثاني: عرض نتائج التأثير المتبادل بين مصحات الأمراض النفسية والسجون و مناقشتها.

المطلب الأول: بيان الصورة المرآتية والتبادل المستمر بين السجون والمصحات النفسية.

المطلب الثاني: مناقشة التأثير المتبادل بين المصحات النفسية والسجون.

المبحث الأول: جمع معطيات نزلاء المصحات النفسية والسجون في فرنسا.

تقدم فرنسا دراسات غنية للعلاقة المرآتية و التأثير المتبادل بين نزلاء مصحات الأمراض النفسية و العقلية وبين السجون، ولعل ذلك يرجع لسببين:

الأول: إحصائيات مؤسسة¹ السجون ومصحات الأمراض النفسية تم تسجيلها منذ بداية القرن التاسع عشر، وبهذا فإن السلاسل الزمنية التي يمكنها توضيح هذه العلاقة ستكون أكثر أهمية من البيانات التي تم دراستها في الولايات المتحدة الأمريكية (Bernard E. 2009).

الثاني: يزخر تاريخ فرنسا بالعديد من التحولات الاقتصادية والسياسية من حروب وأزمات اقتصادية خلال العقدين الأخيرين، وهذه التحولات كان لها تداعيات كبيرة على معدلات المؤسسة، كل ذلك مع توافر الأدلة التجريبية التي تثبت بوضوح وبشكل علمي أن كل اتجاه لمعدلات السجون كان مرآة لاتجاه سياق ومعدلات المصحات النفسية (Sacha et Bernard E., 2014, p.14)، وفيما يلي سنوضح بيانات السجون والمصحات النفسية في فرنسا.

أفرع الأول بيانات المصحات النفسية في فرنسا

من أجل تتبع بيانات مرضى المصحات النفسية كان لابد من تجميع عدد من مختلف مصادر البيانات وفقا لما يلي:

¹ المؤسساتية أو إضفاء الطابع المؤسسي أو المؤسسة، يقصد بها في علم الاجتماع، المؤسسة (أو المؤسسة) هي عملية تضمين بعض المفاهيم (على سبيل المثال، معتقد أو معيار أو دور اجتماعي أو قيمة معينة أو نمط سلوك) داخل منظمة أو نظام اجتماعي أو المجتمع ككل. يمكن استخدام المصطلح أيضاً للإشارة إلى التزام فرد أو مجموعة معينة بمؤسسة، مثل مؤسسة للأمراض العقلية أو الرعاية الاجتماعية. يمكن استخدام المصطلح أيضاً بالمعنى السياسي لتطبيقه على إنشاء أو تنظيم المؤسسات الحكومية أو الهيئات الخاصة المسؤولة عن الإشراف على السياسة أو تنفيذها، على سبيل المثال في الرفاهية أو التنمية. خلال فترة الثورة الصناعية في أوروبا، مرت العديد من البلدان بفترة «المؤسسية»، والتي شهدت توسعاً وتطوراً كبيراً لدور الحكومة داخل المجتمع، لا سيما في المجالات التي كانت تُعتبر سابقاً المجال الخاص. كما يُنظر إلى إضفاء الطابع المؤسسي على أنه جزء مهم من عملية التحديث في البلدان النامية، بما في ذلك توسيع وتحسين تنظيم الهياكل الحكومية.

أولاً: السلاسل الزمنية حول نسب المؤسسة في المصحات النفسية منذ عام 1835 إلى عام 1976.
(بيانات MESLÉ AND VALLIN)

توجد مجموعة متكاملة من البيانات حول عدد نزلاء المصحات النفسية في فرنسا منذ عام 1835 حتى عام 1976 تم جمعها عن طريق MESLÉ AND VALLIN عام 1981 في دراسة لهم يستعرضون فيها التحليلات الممكنة لظاهرة انخفاض مأساة الأمراض النفسية منذ عام 1972 بعد ارتفاع دام لمدة قرن من الزمن، وتعد الإحصائيات التي أورها الباحثان أول إحصائيات رسمية سجلت في فرنسا، لمدة 180 سنة، وذلك بعد قيامهم بتصحيحها، مع الأخذ في الاعتبار عدم توفر بعض البيانات الإحصائية المحلية خلال بعض السنوات وذلك للفترة الممتدة بين عامي 1835 إلى 1870 حيث لا تتوافر إلا بيانات خمس سنوات فقط، بالإضافة إلى عدم توافر أي بيانات تتعلق بالفترة الممتدة من عام 1913 إلى عام 1920 (MESLE et JACQUES , 1981, p. 1035-1068).

1. السلاسل الزمنية حول بيانات أسرة مستشفيات الأمراض النفسية منذ عام 1974 إلى عام 2009.
(بيانات INSERM)

في عام 1998، تكفلت منظمة فرنسية تسمى (DREES)² بجمع إحصائيات الصحة في فرنسا، حيث قامت بجمع حول مصحات الأمراض النفسية ترجع إلى عام 1968، إلا أن البيانات التي تم جمعها تحتوى على انقطاع في التسلسل الزمني مما يصعب معه استمرار سلاسل MESLÉ AND VALLIN بعد عام 1976.

² “La Direction de la recherche, des études, de l'évaluation et des statistiques”

وبالرغم من ذلك، كانت هناك مصادر أخرى للبيانات تسمح بمواصلة بيانات ما بعد عام 1976 حيث قام المعهد الوطني للعلوم والبحوث الطبية في فرنسا INSERM³ بجمع بيانات عن عدد أسرة المصحات النفسية ما بين عام 1974 حتى عام 2009.

ومن المفيد التذكير بأن هناك العديد من الاسباب وراء استخدام أسرة المصحات النفسية كمؤشر لاستمرار عدد المرضى الذين تمت رعايتهم داخل هذه المستشفيات، حيث أن السنوات التي تتوفر فيها بيانات لكلا المؤشرين (عدد المرضى - عدد الأسرة) يوجد تقارب كبير بين هذه البيانات (193 - 204 مريض لكل 100.000 نسمة مقابل 186 - 184 سرير)، أضف إلى ذلك أن MESLÉ AND VALLIN لاحظا في دراستهما عام 1981 أن عدد أسرة المصحات النفسية بدأت في الانخفاض كنتيجة لانخفاض عدد المرضى النفسيين الذين تتم رعايتهم، وهو ما ينعكس على البيانات الإحصائية، حيث لوحظ انخفاض ملموس في عدد الأسرة المتوفرة خلال هذه الفترة من حوالي 100.000 إلى أقل من 40.000 سرير خلال 35 سنة، وبهذا تبدو البيانات موثوقة ويمكن الاعتماد عليها لتوسيع السلاسل الزمنية (Sacha et Bernard E., 2014, p.16).

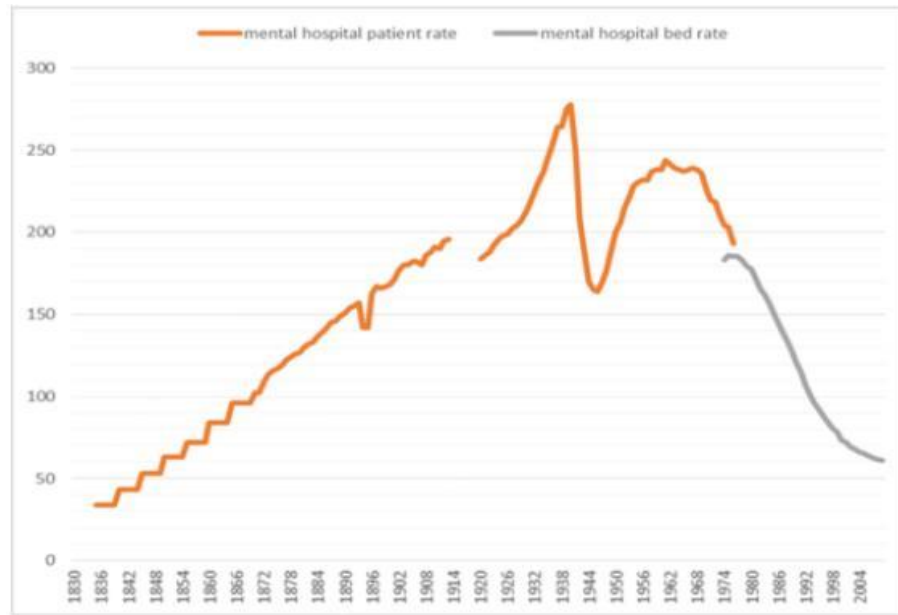
2. بيانات المصحات النفسية الخاصة

جميع البيانات الإحصائية المتوفرة لا تغطي سوى مؤسسة المصحات العامة فقط، أما البيانات المتعلقة بالعيادات الخاصة، بدأ جمعها فقط منذ عام 2000، وقد لاحظ كل من MESLÉ AND VALLIN أن عدد المصحات النفسية الخاصة ارتفع بشكل ملاحظ خلال القرن العشرين وأنه من المفترض أن تعرض جزء بسيط من حجم الانخفاض في التمريض النفسي

³ INSTITUT NATIONAL DE LA SANTE ET DE LA RECHERCHE MEDICALE.

العمومي، وفي جميع الأحوال جميع البيانات التي تم الحصول عليها والتي تبين نسب المصحات النفسية في فرنسا للفترة الممتدة من 1835 إلى 2009 يمكن عرضها في الشكل الاتي:

الشكل 1: معدلات مؤسسة مصحات الأمراض النفسية في فرنسا (1835-2009)



Source: Sacha et Bernard E., 2014, p.18.

ثانيا: التفسيرات الرئيسية للتغير في معدلات المصحات النفسية:

بشكل عام ، الاختلاف في معدلات المصحات النفسية في فرنسا خلال 180 سنة كان مأساويا، حيث كان المعدل حوالي 34 نزيل لكل 100.000 ألف نسمة عام 1835 إلى حوالي 278 نزيل في بداية الحرب العالمية الثانية، اي بمعدل يتراوح بين 150 و 250 نزيل لكل 100.000 ألف نسمة، في الحقبة التالية للحرب، هذه المرونة لنزلاء المصحات النفسية كبيرة وتختلف احصائيا من العامل 1 إلى 8.

ويمكن من خلال الشكل رقم 1 ملاحظة ثلاث اتجاهات مختلفة لتطور معدلات

المصحات النفسية يمكن توضيحها فيما يلي:

أ- ارتفاع مستمر بالنسبة للقرن الاول (1835 - 1939)

حيث ارتفع معدل نزلاء المصحات النفسية منذ اكتشافها في هذه الفترة ولم تشاهد إلا انخفاضين، الأول بين عامي 1896 إلى 1894 والثاني بين عامي 1913 إلى 1920، وبالتالي فإن تطور عدد نزلاء المصحات النفسية من عام 1830 إلى عام 1835 يعكس الارتفاع المستمر الذي وقع بين الحربين العالميتين، هذا الارتفاع أثار عدد من الأعمال النظرية في الأدبيات، بداية بعمل ديفد روتمان عام 1971 بعنوان (اكتشاف المصحات) إلى الكتاب الشهير لي ميشيل فوكو عام 1961 بعنوان (تاريخ الجنون).

هذه الفترة تمثلت في ظهور نمط جديد للعقاب وهو سجن المختلين عقليا في مصحات الأمراض النفسية من عام 1835 إلى عام 1930 حيث ارتفع معدل نزلاء المصحات النفسية بشكل ملاحظ بحوالي 40 مريض لكل 100.000 ألف نسمة كل 10 سنوات، كما كان الارتفاع من 34 نزيل إلى 212 نزيل في أقل من قرن واحد.

في الواقع، هناك العديد من التفسيرات للزيادة الملاحظة في عدد ارتفاع معدلات الإيواء بمصحات الأمراض النفسية في هذه الحقبة والحقبة التي تليها، لاسيما حتى عام 1940، حيث يصفه الفرنسيون بفترة (ما بين الحربين) ، أميل دوركايم على سبيل المثال في كتابه (الانتحار) استخدم المؤسسة لمعدلات الجماعات الدينية الأوروبية (اليهود والكاثوليك والبروتستانت) و دول أوروبية مختلفة كمؤشر لحدوث الأمراض العقلية عند هذه المجموعات، بينما رأى علماء النفس أن الارتفاع المفاجئ للاعتقال داخل مصحات الأمراض النفسية يمثل انعكاسا لمشاكل الصحة النفسية

وليس له علاقة بالسياسة العامة للدولة، وفي الوقت الحالي يعتبر ألقهاء ارتفاع في معدل الرعاية النفسية في الفترة ما بين الحربين انتصار لمدارس الطب النفسي التي لجأت إلى المؤسسة كأحسن علاج للأمراض النفسية، وهي في ذات الوقت تطلبت معدلات إقامة طويلة للنزلات كنتيجة لانخفاض معدلات نجاحها (Sacha et Bernard E., 2014, p.18).

ب- التوقف بسبب الاضطرابات الناجمة عن الحرب

ألفترة الزمنية الممتدة من عام 1914 إلى عام 1918 و كذلك من عام 1940 إلى عام 1945 شهدت انخفاض كبير في أعطاء تراخيص الدخول لمصحات الأمراض النفسية بسبب الحرب، طرح الأطباء النفسيون تبريراً لهذا الانخفاض وهو أنه في فترة الازمات كانت هناك انخفاض في عدد المدمنون على المشروبات الكحولية، و أن المدمنون على الكحول يمثلون جزء كبير من المقبولين داخل مصحات الطب النفسي، وهذا العامل لوحده قد يفسر انخفاض تصريحات الدخول لهذه المصحات.

كذلك ربط البعض هذا الانخفاض بما يسمى (بمذبحة المجانين) حيث توفي بسبب الحرب حوالي 45000 مريض نفسي (LAFONT, 1987) فيما يرى البعض الآخر أن السبب الاساسي وراء هذا الانخفاض هو المجاعة التي حصلت داخل المصحات النفسية، حيث استغرقت السلطات المحلية الفرنسية في تلك الفترة أكثر من سنة لإقناع حكومة فيشي بأن مرضى المصحات النفسية كانوا بحاجة إلى زيادة حصصهم الغذائية، والتي يتم الاستحواذ عليها من قبل موظفي المصحات النفسية، وذل الحال على ما هو عليه حتى تم زيادة الحصص الغذائية للمرضى النفسيين عام 1943 بعد التغيير الذي طرأ على الحكومة (Von, 2009, p. 37).

ج- مرحلة لا مؤسسة المصحات النفسية.

كشفت الأعمال الأدبية حول ظاهرة اللامأسسة أو ما تسمى في فرنسا (حركة التحرر من المؤسسات، بأنها ظاهرة حديثة نسبيا، أو بالأحرى جاءت إلى فرنسا عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية أو بالأحرى بعد وقوعها في الولايات المتحدة الأمريكية، والتفسيرات التي ظهرت لهذه الظاهرة تمثلت في تطور العلاج النفسي واستعمال الادوية المؤثرة عقليا و تزايد الحركات المناهضة للعلاج النفسي (محاربة العلاج النفسي، المخدرات، خفض تصاريح الدخول للمصحات)، لاسيما بعد أفضائح التي سادت بمستشفيات الأمراض النفسية أثناء الحرب العالمية الثانية (AILAM, L., 2009) ، كما أن الدولة الفرنسية في تلك الفترة كان لها برامج اجتماعية خاصة فضلت اللامأسسة المصحات النفسية أو ما سميت بسياسة القطاع، فقبل عام 1960، فرض قانون 1838 على المرضى النفسيين تلقي العلاج داخل مصحات المقاطعة الخاصة بهم، ولكن صدر المرسوم الجديد في شهر مارس 1960 تحت عنوان تقسيم المقاطعات و بحيث تم إنشاء (مقاطعة المقاطعة) وكذلك تشكيل فرق متعددة التخصصات الطبية تتكفل بعلاج المرضى النفسيين داخل منازلهم حيث أصبحت أفرق الطبية قريبه منهم جغرافيا، كذلك جعل القانون الصادر في عام 1985 من سياسة القطاع رسمية، وهو ما شكل الانخفاض التدريجي لأسرة مصحات الأمراض النفسية (HARCOURT, 2011)⁴.

الفرع الثاني: بيانات السجناء في فرنسا

نظرا لامتداد الفترة الزمنية لبيانات نزلاء المصحات النفسية، فإن ذلك يتطلب تجميع بيانات نزلاء السجون أفرنسية من عدة مصادر سيتم تحديدها وفقا لما يلي:

⁴ هذا التفسير لانخفاض نسب المصحات في فرنسا يتشابه تماما مع ما قيل في ذات الحدث في الولايات المتحدة الأمريكية، أفرق هو التأخر الزمني بين الحدثين، فسياسة القطاع في أمريكا هي إدارة كيندي لمراكز العلاج النفسي في عام 1960.

أولاً: سلسلة بيانات باري: (1830 - 1984)

قام MARIE-DANIÈLE BARRÉ في عام 1986 بنشر مجموعة بيانات شاسعة لمعطيات السجن الفرنسية القديمة، وتسجل هذه السلاسل جميع السجناء الذين تم الاشراف عليهم سواء في السجن المركزية او بقية السجن العامة على مدار قرنين من الزمن وفقاً لما يلي:

الفترة الأولى: من عام 1863 حتى عام 1933، وتشمل هذه الفترة أماكن احتجاز الأمن، ولكن هذه البيانات ليست ذا أهمية كبيرة، حيث تشكل أقل من 1% من نزلاء السجن، كما أن هذه الأماكن مخصصة فقط لاستقبال النزلاء الذين ينتظرون نقلهم إلى أماكن أخرى.

الفترة الثانية: من عام 1830 حتى عام 1850، حيث قدّم العدد من قبل إدارة السجن ولكن بدون معلومات دقيقة عن أصل وجنس المودعين، وتظهر هذه السلاسل في تقرير عام 1853 ولمدة عشرين سنة، وبالتالي قد تكون غير دقيقة، وتظهر أرقام هذا التقرير أن في 31 ديسمبر عام 1850 أن عدد السجناء كان 41.913 سجين، هذا العدد بقي قار لمدة 10 سنوات (40.580 عام 1841) في حين سجل حوالي 43.185 سجين من الذكور في عام 1851، فإذا ما أضفنا عدد السجناء من الإناث سيرتفع العدد إلى حوالي 51.300 سجين وهو ما سيشكك في مصداقية هذه البيانات حيث سيرتفع العدد 20% خلال سنة واحدة وبدون أي سبب، كما تم إقصاء عدة مراكز احتجاز كالسجون المخصصة لاعتقال السجناء العسكريين والسجناء العرب وذلك من عام 1851 حتى 1854، كما تم استبعاد عدة نماذج للسجن للمحافظة على تناسق السلاسل الزمنية مثل مؤسسات التعليم الإصلاحية (مراكز إصلاح القاصرين) حيث أن الهدف من هذه العقوبة هو الإصلاح كما أن إدارة السجن توقفت عن مراقبة هذه المراكز بعد عام 1945، والنوع الآخر من المؤسسات العقابية التي تم إقصاءه يتمثل في المستعمرات، حيث أنها لم تكن مراقبة من قبل إدارة

السجون باستمرار، وبالتالي يصعب تحديد عدد الأشخاص المعتقلين بداخلها (BARRE, 1986, p. 107-128).

ألفترة الثالثة: ما بين عام 1984 حتى عام 2009 تضمنتها التقارير السنوية لمصلحة السجون الفرنسية و البيانات الرسمية لوزارة العدل والتي يتم نشرها في دليل إحصائيات العدالة، والشكل رقم 2 يوضح السلاسل الزمنية لمعدلات السجن في فرنسا منذ عام 1830 حتى عام 2009.

الشكل 2: معدلات السجن في فرنسا 1830 - 2009



Source: Sacha et Bernard E., 2014, p.27.

ثانياً: تفسير التغير في معدلات السجن

بشكل ملاحظ، الاتجاه الغالب في معدلات السجن يشكل صورة نمطية لمعدلات المصحات النفسية، حيث بدأت معدلات السجن مرتفعة عام 1830، ثم بدأ الاتجاه الغالب نحو الانخفاض إلى غاية

عام 1837، تبعته فترة استقرار حتى منتصف عام 1970 ثم ارتفاع من عام 1975 حتى الوقت المعاصر.

هذا الاتجاه المتأرجح (انخفاض - استقرار - ارتفاع) انقطع بسبب أربع حروب: الحرب الفرنسية البروسية (الحرب الفرنسية الألمانية) عام 1870 والتي تلتها انتفاضة باريس، الحرب الأولى والثانية، حرب الجزائر، وفي أواخر عام 1974 معدلات السجن كانت فقط 50 سجين لكل 100.000 ألف نسمة ولكن ابتداء من عام 1975 ارتفعت معدلات السجن بصورة مستمرة حتى وصلت إلى ثلاث أضعاف العدد، أي بحوالي 105 سجين لكل 100.000 ألف نسمة، ويظهر من ذلك أن هناك تغيير قوي لنسب السجون خلال 180 سنة الماضية، بمعنى انخفاض لمعدل 39 إلى ارتفاع لمعدل 180 لكل 100.000 ألف نسمة، وتكون بذلك معدلات السجن اختلفت بمعدل 4.5.

وكما هو الشأن بالنسبة لمصححات الأمراض النفسية معدلات السجن في فرنسا سجلت ثلاث اتجاهات مختلفة، ولكن بصورة معاكسة، أولاً انخفاض مستمر وثانياً استقرار لمدة قرن ونصف مع انقطاع خلال فترة الحروب ثم ارتفاع مستمر حتى عام 1970، وفيما يلي تفسير هذه الاتجاهات:

الفترة الأولى: ما بين عام 1850-1937: في هذه الفترة بدأ معدل السجن بمستوى عالي تقريباً حيث بلغ 100 سجين لكل 100.000 ألف نسمة، ثم أنخفض بشكل مستمر لمدة قرن، وفي تفسير ذلك ترى MARIE-DANIELE BARRÉ أن السبب يرجع إلى تراجع استخدام عقوبة السجن من قبل أنظمة العدالة الجنائية، وليس لأن مدد العقوبة السالبة للحرية أصبحت أقصر (BARRE, p. 126)، في حين يرى Jacques-Guy Petit أن السبب في ذلك هو أن القضاة كانوا أكثر صرامة في إصدار الأحكام خلال الفترات السياسية الصعبة ثم أكثر ديمقراطية خلال مرحلة الجمهورية الفرنسية الثالثة

(PETIT, 2002, p. 97) كما يرى أن الاصول الاجتماعية والاقتصادية للقضاة بعد عام 1883 أصبحت أكثر تنوعاً مما ترتب عليه انخفاض في مسألة الارتباط بالمبادئ والقيم التقليدية.

الفترة الثانية: ارتفاع معدلات السجن خلال فترة الحروب: وضع المختصين العديد من النظريات التي تفسر ارتفاع معدلات السجن أثناء فترة الحروب، ومن ذلك عالم الجريمة الايطالي انريكو فييري ENRICO FERRI الذي افترض قانون (الاكتفاء للمجرمين) حيث يرى أن معدلات الاجرام تتزايد بشكل كبير أثناء فترات الحروب مما يؤدي إلى زيادة عدد السجناء داخل السجون (Sacha et Bernard E., 2014, p.27)، ويلاحظ أنه بين عامي 1939 و 1946 معدل السجن ارتفع حوالي ثلاث أضعاف، حيث يتألف من ثلاث موجات مختلفة للسجناء:

الموجة الأولى: من بداية الحرب عام 1939 إلى عام الهدنة سبتمبر 1940، وتتألف من الخونة والجواجيس اللذين ساعدوا الألمان.

الموجة الثانية: والتي شكلت أكبر مساهمة في ارتفاع أعداد السجناء داخل السجون ، من بداية الحرب على فرنسا حتى التحرير عام 1944، كانت تضم ثلاث عناصر، الاول السجناء السياسيين، حيث كان يطلق عليهم أسم الارهابيين من عناصر المقاومة والشيوعيين، والعنصر الثاني للارتفاع هو صرامة المحاكم الجنائية والذي كان بسبب إنشاء المحاكم الخاصة، والجزء الثالث مكون من السجناء الذين أدانتهم المحاكم الألمانية وكانوا معتقلين بالسجون الفرنسية.

الموجة الثالثة: تتمثل في الذين تعاونوا مع الألمان بعد التحرير حيث كان نصف السجناء مع نهاية عام 1945 معتقلين بسبب أعمال التعاون مع الألمان (Sacha et Bernard E., 2014, p.30).

الفترة الثالثة: ما بين عام 1975 إلى 2009، وتشكل هذه الفترة فترة الارتفاع في معدلات السجن في فرنسا، حيث تراوحت معدلات السجن بعد الحرب 50 سجين لكل 100.000 ألف نسمة، مع مساهمة حرب الجزائر في ارتفاع بسيط، ومع ذلك هذا المسار تغير بشكل مفاجئ منتصف عام 1970، معدلات السجن بدأت في الارتفاع لتصل إلى أكثر من 100 سجين لكل 100.000 ألف نسمة في عام 2000.

العلماء الفرنسيون لاحظوا تغييرا عقابيا كبيرا وهو ما أطلق عليه (تحول آمن) او (جنون آمن) ويرجع السبب في ذلك إلى الهوس السياسي بالعنف عام 1970 والذي نتج عنه قوانين جنائية أكثر صرامة ومعدلات مرتفعة للسجن (Notebooks Carceral, 2009).

المبحث الثاني: عرض نتائج التأثير المتبادل بين مصحات الأمراض النفسية والسجون و مناقشتها.

بعد عرض وتفسير البيانات المتاحة لمعدلات الإيواء في مستشفيات الأمراض النفسية و السجون في فرنسا، يظهر بوضوح وجود أثر متبادل لمأسسة أو لا مأسسة هذه المصحات على السجن، وفيما يلي عرض هذا الاثر المتبادل ومن ثم مناقشته في ضوء الأدبيات أفرنسية المتاحة.

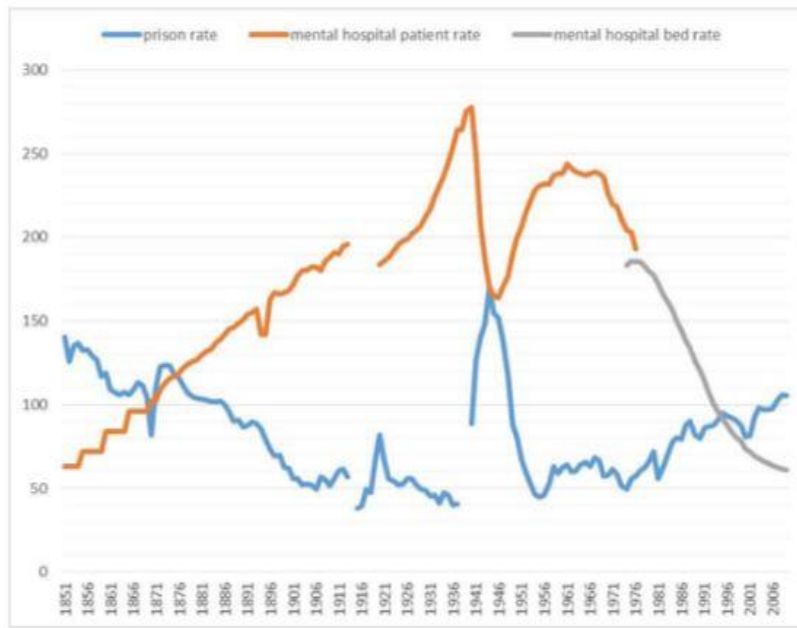
المطلب الأول: بيان الصورة المراتية والتبادل المستمر بين السجن والمصحات النفسية.

الاثر المتبادل بين المصحات النفسية والسجون في فرنسا يظهر بشكل أوضح من الاثر الذي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية (Bernard E. 2009)، معدلات السجن في فرنسا انخفضت في حين أن معدلات الإيواء في مستشفيات الأمراض النفسية ارتفعت، وذلك بعد

الاستقرار الملاحظ ، بينما خلال سنوات 1950 - 1960 انعكست الاتجاهات، وفي الوقت المعاصر يظهر أن معدلات السجن ترتفع في حين معدلات الإيواء بمصحات الأمراض النفسية تنخفض، والشكل التالي يوضح هذا الاثر المتبادل.

الشكل 3: معدلات الإيواء في المصحات النفسية و السجون في فرنسا (1851-

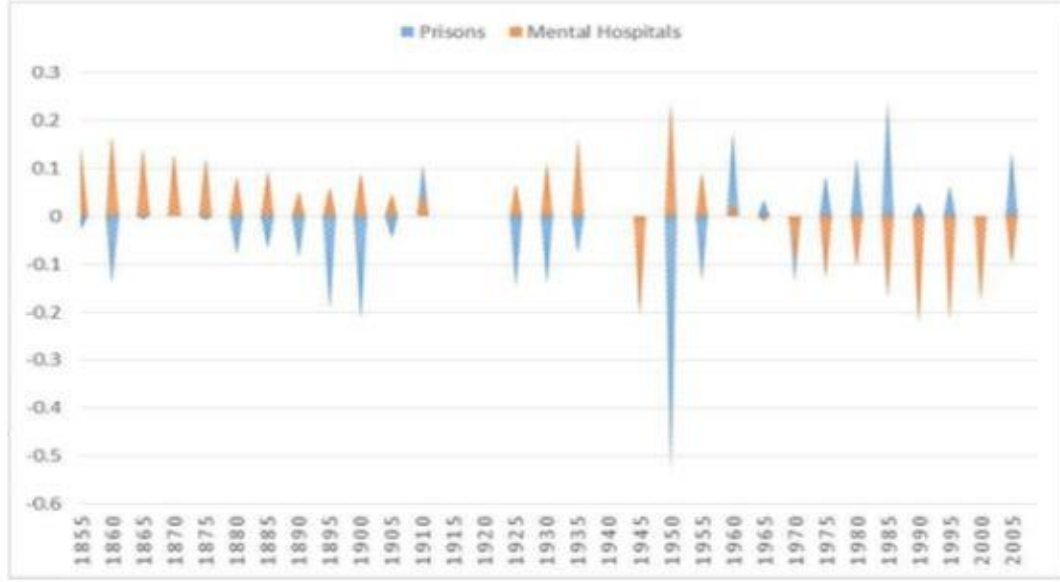
(2009)



Source: Sacha et Bernard E., 2014, p.8.

تتبع هذه العلاقة العكسية عند جمع بيانات المصحات النفسية وبيانات السجون يظهر تماثل لكلا المعدلات في معظم الفترات الزمنية باستثناء فترة الحرب العالمية الثانية حيث يتراوح معدل السجناء بين 150 إلى 250 سجين لكل 100.000 نسمة، وهي نسبة نزلاء مستشفيات الأمراض النفسية المؤسسة في عام 1850، وهذا الانعكاس يظهر في الشكل التالي.

الشكل 4: معدل نسب التغير خلال خمس سنوات لنزلاء المصحات النفسية والسجون (1850-2009)



Source: Sacha et Bernard E., 2014, p.9.

في الواقع، عدم مؤسسة المصحات النفسية و ارتفاع معدلات السجن يضع النظريات العقابية التي كانت سائدة في تحدي حقيقي لإيجاد تفسير علمي ، لاسيما النظريات الحديثة للعقاب والمجتمع، حيث أن بعض النظريات العقابية الحديثة أرجعت ارتفاع معدلات السجن إلى (ثقافة المراقبة) خلال الخمسين سنة الماضية (Garland, 2001)، حيث ترى أنها أعلى في الدول النيوليبرالية والانجلوسكسونية، حيث تميل هذه النظريات إلى البحث عن تفسير معدلات السجن العالية في القواسم المشتركة لهذه الدول، إلا أن العلاقة المرآتية التي تظهرها البيانات الاحصائية و ظهور معدلات عالية للسجن في جميع دول العالم تجعل من الممكن القول بأن هناك أصول أعمق خلال الفترة الطويلة عند تجميع معدلات السجن ومعدلات الإيواء بمستشفيات الأمراض النفسية.

المطلب الثاني: مناقشة التأثير المتبادل بين المصحات النفسية والسجون

التأثير المتبادل بين المصحات النفسية والسجون في فرنسا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية طرح العديد من المسائل والمناقشات، فالنسبة للمسألة الأولى تتعلق بالمؤسسات محل الدراسة ذاتها، حيث تشير الدراسات إلى أن هناك العديد من المصحات النفسية تم إصلاحها وتحويلها إلى مؤسسات عقابية، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية (METZL, 2009)، كما توجد سوابق تاريخية لهذا التغيير، فمثلا ميشيل فوكو في كتابه (تاريخ الجنون) يروي كيف تم تحويل مرافق مرضى الجذام والبرص إلى مستشفيات ومؤسسات أخرى، وهذه الفرضية قد تفسر استقرار سياسات الاقصاء عن طريق تحويل مؤسسة إلى أخرى، فرنسا قدمت مثال جيد لهذا التفسير، حيث تضاعف عدد سجونها في سنوات قليلة بسبب ما واجهته حكومة فيشي من أوضاع مادية سيئة، بالإضافة إلى اكتظاظ سجونها، ونقل السجناء من مرافق إلى أخرى لمضاعفة عدد أسرة السجون، حيث أصدرت قائمة بالمرافق التي يمكن أن تكون مناسبة كمؤسسات عقابية من الممكن أن تكون المصحات النفسية من بينها (SACHA et BERNARD E., 2014, p 33).

تفسير آخر لهذه العلاقة المراتية يتعلق بتبادلية نزلاء المؤسسات محل الدراسة، حيث تشير الدلائل إلى في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تماثل الحالة الفرنسية إلى مسالة الاختلاف الديموغرافي بين نزلاء المصحات النفسية ونزلاء السجون، حيث كان هنالك تحول بسيط أو عادي، ففي عام 1960 تقريبا كان نصف المرضى النفسيين المأسسين من النساء، في حين أن 95% من السجناء كانوا من الذكور، كما أن اغلب نزلاء مستشفيات الأمراض النفسية في عام 1923 هم من ذوى البشرة البيضاء، وفقط حوالي 7.6% هم من الأفارقة

الأمريكيين، على خلاف السجن المعاصرة، حيث أكثر من 40% من السجناء هم من الأفارقة الأمريكيين و 20% هم من أصول إسبانية، كذلك نجد أن المصحات النفسية في عام 1923 تشكل فيها نسب الرجال 52% بينما تشكل النساء حوالي 47%، وبالتالي الطائفة العظمى من نزلاء كانت من البيض والمتقدمين في السن وتتضمن نسبة كبيرة من النساء (HARCOURT, 2012).

بطريقة مماثلة في فرنسا، نجد أن البيانات الديموغرافية للسجناء والمرضى النفسيين تظهر التحول البسيط بين المصحات النفسية والسجون، حيث أن أغلب السجناء هم من الذكور، في حين أن المصحات النفسية تحوي نسب متماثلة للجنسين، على الرغم من هذا التباين الديموغرافي في الولايات المتحدة أو فرنسا، إلا أن هناك قاسمًا مشتركًا لجميع هذه المجموعات، وهو أنهم جميعًا ينتمون إلى الأشخاص المستبعدين اقتصاديًا واجتماعيًا (SACHA et BERNARD E., 2014, p 26).

في الواقع، هذه التفسيرات ليست مقنعة وكافية لتفسير العلاقة التبادلية بين السجن والمصحة النفسية، لحسن الحظ أننا وجدنا دراسة كل من: Jean-Louis Senon, Cyril Manzanera, Mikael Humeau, Louise Gotzamanis حيث نشرت في عام 2007 تحت عنوان (الدول الخطرة، الانحراف والصحة العقلية) هذه الدراسة أظهرت تفسيرًا مذهبًا للعلاقة المراتية بين السجن ومستشفيات الأمراض النفسية في فترة اللامأسسة وبطريقة غير مباشرة، حيث تشير إلى أن الاضطرابات النفسية بين نزلاء السجن تبلغ حوالي نصف السجناء 50% من السجناء، وأن جريمة قتل واحدة من 20 إلى 1 على 50 يرتكبها مريض نفسي، كذلك تظهر أن المؤسسات العقابية تحتوي على عدد هائل من المصابين بمرض ذهني، هذه

النتائج تأكدت عن طريق دراسة الطبيبان النفسيان F. Rouillon et B. Falissard، في دراستهم التي أجريت على 23 سجن فرنسي تمثل كافة نزلاء السجن، حيث قاموا بأجراء 998 مقابلة بين عامي 2003 و 2004 بنسبة مشاركة بلغت 57%، تبين من خلال هذه الدراسة أن 35 إلى 42 % من السجناء مصابين بأمراض عقلية واضحة وخطيرة، حيث كان معدل انتشار مرض انفصام الشخصية بين 3.8 و 8 %، ونسبة انتشار مرض الزهايمر المزمن غير الفصامي بين 1.6 و 8 % كذلك العثور على مرض الاكتئاب بنسبة 35 إلى 40% بين السجناء، (FÉDÉRATION FRANÇAISE DE PSYCHIATRIE)، هذه النتائج تظهر أيضا في الدراسات الأمريكية حيث أظهرت دراسة Eliot Louan في عام 2002 أن 15000 سجين في السجن المركزية بنيويورك يعانون من اضطرابات نفسية حادة وإن حوالي 6000 سجين تم علاجهم من أمراض نفسية داخل السجن مقابل 5800 في المستشفيات العامة (LOUAN E, 2005, p. 163).

الدراسات السابقة تعطي تفسيراً هاماً لنظرية اللامأسسة (عدم مأسسة المصحات النفسية) ومحتوى هذا التفسير أنه في الفترة الأولى التي انخفضت فيها معدلات مأسسة المصحات النفسية وارتفعت فيها معدلات السجن، نجد أن نصف أعداد المرضى النفسيين أصبحوا أرقاماً داخل السجن، حيث أصبحت السجن مصحات نفسية حقيقية، كما تشكك هذه النتائج في التفسيرات السابقة لعلماء الإجرام والعقاب والاجتماع والتي تجعل من معدلات السجن انعكاساً مباشراً لنسب الإجرام في المجتمع، التفسيرات الأكثر قبولاً تميل إلى التركيز على الجوانب السياسية والثقافية بدلاً من الجانب العرقي أو البيولوجي للمجرمين، فهل الدول التي لديها معدلات سجن منخفضة تستخدم المصحات النفسية كسياسة للإقصاء الاجتماعي بدلاً من السجن؟ بالرغم من التكاليف المادية لكلا المؤسستين من جانب ميزاني محض، إلا أننا نعتقد بأنه

لابد من إعادة التفكير في العقوبة السالبة للحرية من خلال المنظور الواسع للمؤسسة، وبالتالي البحث في موضوع (الأمساسة) للمصحات النفسية وارتفاع سياسة الاقصاء تحت مظلة العدالة الجنائية لا يزال يحتاج إلى الدراسات المستقبلية، لاسيما في البلدان العربية إذا ما توافرت البيانات التاريخية لنزلاء كلا المؤسستين.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة توفير تفسير منطقي وعلمي للعلاقة العكسية بين معدلات المصحات النفسية و السجون في فرنسا، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1851 وحتى عام 2009، حيث نجد أن المعدلات الحالية للسجن تعكس تماما معدلات الإيواء بمصحات الأمراض النفسية، وبطبيعة الحال قبل التحولات السياسية و الطبية إلى نظام الأمساسة للطب النفسي، هذا الانعكاس كان له انتشارا عالمي في أمريكا وألمانيا وإيطاليا أيضا، وبشكل عام يمكن بيان أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، مع إيراد جملة من التوصيات زهي كالآتي:

أولا: النتائج:

1. توجد علاقة مرآتية بين معدلات السجن و نسب الإيواء في مصحات الأمراض النفسية.
2. توجد مجموعة متكاملة من البيانات حول عدد نزلاء المصحات النفسية و السجون في فرنسا لا توجد لدى بقية الدول الاخرى.
3. تأثير ألا مأساسة للطب النفسي على نمو معدلات السجن له انتشار على مستوى عالمي بين الدول الغربية.
4. للعوامل النفسية تأثير مهم وملاحظ على انتشار الظاهرة الاجرامية في جميع الدول بما ينعكس على عدد نزلاء المؤسسات العقابية.

5. يمكن إرجاع الاثر التعويضي بين معدلات السجن والمصحات النفسية إلى تحول السجن ذاتها في فترة ألا مأسسة لمصحات امراض نفسية.

ثانيا: التوصيات:

1. أنشاء مراكز بحوث وأرصاد تُعنى بجمع البيانات الإحصائية سواء المتعلقة بالإيواء في مستشفيات الأمراض النفسية أو السجن.
2. الاهتمام بالدراسات والأبحاث الجنائية والنفسية حول العلاقة بين مختلف الأمراض العقلية و الجريمة.
3. فحص اضطراب الحالة النفسية لنزلاء المؤسسات العقابية على نطاق أوسع، لاسيما في الدول العربية لتأكيد النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

المراجع

- AILAM, L., et al. "Le processus de désinstitutionnalisation." Annales Médico psychologiques, revue psychiatrique. Vol. 167. No. 6. Elsevier Masson, 2009.
- BARRE, Marie-Danièle. "130 années de statistique pénitentiaire en France." Déviance et société 10.2 (1986): 107-128.
- Bernard E. Harcourt, « Repenser le carcéral à travers le prisme de l'institutionnalisation : Sur les liens entre asiles et prisons aux Etats-Unis », Champ pénal/Penal field [En ligne], Séminaire du GERN "Longues peines et peines indéfinies. Punir la dangerosité" (2008-2009), mis en ligne le 25 octobre 2009, consulté le 16 juin 2023. URL : <http://journals.openedition.org/champpenal/7562> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/champpenal.7562>

- Sacha Raoult et Bernard E. Harcourt, *The Mirror Image of Asylums and Prisons: An International Study*, The Center for Law and Economic Studies Columbia University School of Law 435 West 116th Street, New York, 2014.
- MESLE, France, and JACQUES Vallin. “La population des établissements psychiatriques: évolution de la morbidité ou changement de stratégie médicale?” *Population* (French Edition) (1981): 1035-1068.
- La Direction de la recherche, des études, de l’évaluation et des statistiques”
- DAVID J Rothman, *The Discovery of the Asylum Social Order and Disorder in the New Republic*, Copyright 2002.
- FOUCAULT, Michel, *Folie et déraison, Histoire de la folie à l’âge classique*, Plon, 1961.
- DURKHEIM, Emile, *On Suicide*. Simon and Schuster, 2010, pp. 57-81.
- LAFONT, M. *L’extermination douce: la mort de 40 000 malades mentaux dans les hôpitaux psychiatriques en France, sous le Régime de Vichy*. Ed. de l’AREFPPI, 1987.
- Von BUELTZINGSLOEWEN, Isabelle. “L’Hécatombe des fous. La famine dans les hôpitaux psychiatriques sous l’Occupation.” (2009).
- HARCOURT, Bernard E. “Reducing Mass Incarceration: Lessons from the Deinstitutionalization of Mental Hospitals in the 1960s,” 9 *Ohio State Journal of Criminal Law* 53 (2011c).
- PETIT, Jacques-Guy. “La justice en France, 1789-1939. Une étatisation modèle?” *CRIME HISTORY AND SOCIETIES* 6.1 (2002).
- Garland, David. *The Culture of Control: Crime and Social Order in Contemporary Society*. Chicago: The University of Chicago Press, 2001.
- METZL, Jonathan M. *The protest psychosis: How Schizophrenia Became a Black Disease*. Boston, MA: Beacon Press, 2009.
- HARCOURT, Bernard E. “On the American Paradox of Laissez Faire and Mass Incarceration,” 125 *Harvard Law Review Forum* 54 (2012).

JEAN-Louis Senon, CYRIL Manzanera, MIKAEL Humeau, LOUISE Gotzamanis, États dangereux, délinquance et santé mentale : représentations, insécurité et peurs sociétales comme sources de la stigmatisation des malades mentaux, L'information psychiatrique 2007/8 (Volume 83).

FÉDÉRATION FRANÇAISE DE PSYCHIATRIE. Audition publique sur l'expertise psychiatrique pénale. A paraître.

LOUAN E, SENON JL. La situation des auteurs d'infractions souffrant de troubles mentaux dans les systèmes judiciaires et pénitentiaires de la ville de New York. Ann Med Psychol, (Paris), 2005 ; 163 : 834-41.